

تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر:

دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000-2015

مكيد علي

أستاذ التعليم العالي.

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة المديّة - الجزائر -

mekid_a@yahoo.fr

&

خليفة أحلام

طالبة دكتوراه.

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة المديّة - الجزائر -

ahlem.1409@gmail.com

الملخص:

تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر. دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000-2015.

حققت متغيرات اقتصاد الجزائر على المستوى الكلي تحسنا ملحوظا في السنوات الأخيرة، ويعتبر ذلك نتيجة للإصلاحات الاقتصادية والسياسات المتخذة من أجل الرفع من معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، مما جعلها تتمتع باستقرار اقتصادي الذي يعتبر الدافع الأساسي لنمو الاستثمار. وترتيبها في المؤشرات الدولية المدروسة يدفعها إلى وضع إجراءات وتدابير في مجال الاستثمار لجعل بيئتها الاستثمارية أكثر استقطابا للمستثمرين سواء كانوا محليين أو أجنب.

الكلمات المفتاحية: البيئة الاقتصادية- مناخ الاستثمار- بيئة الأعمال.

Résumé:

Evaluation du climat de l'investissement en Algérie: étude d'évaluation Analyse pour la période 2000-2015 .

l'économie algérienne a connu sur le plan macro économique une amélioration importante dans les années dernières, et ce est due suite aux reformes politiques et économique adoptés par l'Algérie pour élever le taux de croissance et développement , cette situation a permis une stabilité permettant a créer un environnement favorable a l'investissement et réaliser un classement important a l'Algérie en matière d'indices économiques et sociaux pour trouver un milieu attirant des investissements et investisseurs soit locaux soit étrangers.

Mots-clés: Environnement économique, climat d'investissement, Environnement des affaires .

مقدمة:

مر الاقتصاد الجزائري بعدة هزات عنيفة ووضعيات حرجة جراء تفاقم المديونية وانخفاض أسعار النفط والأزمات الاقتصادية، ونتيجة هذا الوضع لجأت الحكومة الجزائرية إلى إحداث تغييرات وإصلاحات اقتصادية باشرتها بداية التسعينات، التي تسعى من خلالها إلى إقامة وتحديد نموذج لنظام اقتصاد السوق المتبع والتفتح على الاقتصاد العالمي. وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يتحدد أساسا في التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي. كما أصبحت تولي اهتماما كبيرا لتحسين مناخها الاستثماري وترقية الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال إصدار العديد من القوانين والمصادقة على العديد من الاتفاقيات، والمشاركة في العديد من الملتقيات والندوات العالمية المتعلقة بمناخ الاستثمار.

إشكالية الدراسة: مما تقدم نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى نجاح الجزائر في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي تسمح لها بتحسين الوضعية التنافسية لإقتصادها الوطني؟ و ما مدى مساهمة بيئتها الاستثمارية في تحسين مؤشراتها التنافسية؟

التساؤلات الفرعية: يتفرع عن هذا السؤال الجوهرى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل نجحت الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الجزائر بداية من التسعينات من تحقيق بيئة اقتصادية مستقرة ؟
- هل استطاعت الجزائر خلال الفترة 2000-2015 توفير مناخ استثماري مشجع للاستثمار؟

فرضيات الدراسة: تقودنا الإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة إلى طرح الفرضيات التي ستكون منطلقا لدراستنا.

- يعتبر تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية شرط كافي لتحقيق مناخ استثماري ملائم ورغبة المستثمر.
- تتوفر الجزائر على مناخ استثماري يشجع نمو الاستثمار الوطني ويجذب الاستثمار الأجنبي.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الصورة الحقيقية لواقع مناخ الاستثمار في الجزائر، وأهم العقبات التي تقف عائقا أمام تشجيع الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال تحليل العوامل المرتبطة بالمكونات الاقتصادية للمناخ

الاستثماري والمتمثلة في العناصر التي تسمح بتحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، واستعراض مكانة الجزائر ضمن مختلف المؤشرات الدولية الصادرة بهذا الصدد.

هيكل الدراسة: قصد الإجابة على إشكالية البحث واختبار فرضيات الدراسة نقسم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور، في المحور الأول نقوم بتحليل البيئة الاقتصادية من خلال استعراض واقع مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي، وفي المحور الثاني نتناول موقع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لتقييم مناخها الاستثماري، وتم تخصيص المحور الثالث لتحليل واقع بيئة أداء الأعمال في الجزائر، ونختم هذه الدراسة بخاتمة متضمنة نتائج البحث وجملتها من التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها.

أولاً: تحليل البيئة الاقتصادية في الجزائر.

لقياس الأداء الاقتصادي في الجزائر وتقييم سياسات تطوير مناخ الاستثمار نحاول استخدام مجموعة من المؤشرات الداخلية والخارجية التي تقيس درجة الاستقرار الاقتصادي، والبيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة ويقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر الصرف غير مغالي فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافية يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري¹. وتقع الخصائص الأربع الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة ونتائج لسياسات تم إتباعها خلال فترات زمنية محددة ويمكن الاعتداد بها ومقارنتها مع فترات سابقة².

1- مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي: لقياس الأداء الاقتصادي في الجزائر وتقييم سياسات تطوير مناخ الاستثمار نحاول استخدام مجموعة من المؤشرات الداخلية تتمثل في:

¹ - عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث العدد 10 سنة 2012، ص 01.

² - البشير عبد الكريم، مداخلة بعنوان "انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر"، مقدمة إلى الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات، جامعة الشلف، يومي 25-26 نوفمبر 2008، ص 02.

جدول 01: تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

السنة	معدل النمو%	معدل التضخم%	معدل البطالة%	رصيد الميزانية % من pib
2000	3.8	0.3	29.8	9.8
2001	3.0	4.2	27.3	4.05
2002	5.6	1.4	25.9	0.23
2003	7.2	4.3	23.7	8.36
2004	4.3	3.9	17.7	7.11
2005	5.9	1.4	15.3	11.88
2006	1.7	2.3	12.3	13.58
2007	3.4	3.7	13.8	4.72
2008	2.4	4.9	11.3	7.9
2009	1.6	5.7	10.2	(7.1)
2010	3.6	3.9	10	(1.8)
2011	2.9	4.5	10	(1.3)
2012	3.4	8.9	11	(5.0)
2013	2.8	3.2	9.8	(1.4)
2014	3.8	2.9	10.6	(6.3)
2015	3.8	4.8	11.2	(19.3)

المصدر: بيانات من البنك الدولي وصندوق النقد العربي.

■ مؤشر معدل النمو الاقتصادي: يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية، وبما ينطوي عليه ذلك من إمكانات على تحقيق التراكم الرأسمالي، وما يفضي إليه هذا التراكم من تحقيق لتقدم مستمر في مستوى الإنتاج والإنتاجية. كما يعد مؤشر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري، فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالبا ما يحول دون تنمية الاستثمار. سجلت الجزائر تحسنا في معدل النمو الاقتصادي للنواتج المحلي الإجمالي، ومع إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي لسنة 2001 بلغ نسبة 7.2% سنة 2003 ما يعني أن هدف إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي من جهة النمو الاقتصادي قد تحقق، وابتداء من سنة 2005 شهد انخفاض إذ سجل في سنة 2006 معدل نمو بلغ 1.7% و يمكن إرجاع هذا الانخفاض نتيجة تسديد الديون الخارجية التي قامت بها الحكومة والتي كان مصدر أموالها هو الإيرادات البترولية، وانخفاض معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط بسبب الأزمة العالمية لسنة 2008، وفي سنة 2009 بلغ معدل نمو قدر بـ 1.6% وهذا ما يؤكد أن القطاع الأكثر تأثرا على هذا المعدل

هو قطاع المحروقات. تميزت فترة الإنعاش الخماسي (2010-2014) بمعدلات نمو تراوحت ما بين 2.9% و3.8%. وانطلاقاً من التحليل السابق لمعدل النمو يتضح أن³:

- أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بقطاع المحروقات وبالظرف البترولي العالمي، والذي لا تسيطر الجزائر على آلياته (عمليات البيع، تحديد الأسعار) وبذلك يظل النمو الاقتصادي تابعا للظروف والتقلبات السائدة على مستوى السوق العالمية.

- النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذب وضعيف نسبيا مرتبط أساسا بضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي، وبالتالي يتوجب ضرورة فتح المجال للشراكة وتخصيص الأموال اللازمة لتطوير وتأهيل الاقتصاد، وجعله قادرا على المنافسة.

- بينت بحوث عدة أن النمو الاقتصادي في الجزائر ليس بالقوي والمستديم رغم "جهود التغيير العميق للدولة". حيث أن سياسات الاقتصادية والاستثمارية ما تزال تفتقد لنسيج إنتاجي قطاعي متنوع.

■ **مؤشر معدل التضخم:** يستخدم معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي، ويؤدي الارتفاع في معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة المحلية، وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة في سياسة التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال، كما ينظر إليه في بعض الأحيان بوصفه مؤشرا لدرجة الاستقرار السياسي خصوصا في البلدان التي تعاني من معدلات مرتفعة في التضخم، وينعكس ذلك بشكل ارتفاع في معدلات هروب المدخرات المحلية إلى الخارج. كما يؤدي التضخم إلى تشويه النمط الاستثماري إذ يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة ذات الأجل القصير أو المضاربة في المباني أو المعادن النفيسة، ويتبع عن الاستثمارات المنتجة التي تتطلب آفاق بعيدة المدى⁴. وصل معدل التضخم في الجزائر لرقم قياسي بلغ 0.3% سنة 2000 كأدنى حد لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، تحرير الأسعار، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط، مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل قياسية. إلا أن هذا الرقم ارتفع إلى 4.2% في سنة 2001 ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع في نمو الكتلة النقدية بنسبة بلغت 22.30% بسبب إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001،

³ - حسية مداني، أثر الانفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 04، العدد 4، 2017، ص 13.

⁴ - نبيل جعفر عبد الرضا، بعض مؤشرات مناخ الاستثمار في العراق، على الموقع التالي: أطلع عليه يوم 2016-05-16

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp>

مما أدى إلى تزايد النفقات التي ترتب عنها ارتفاع معدل التضخم، إلا أنه عاد إلى الانخفاض في سنة 2002 و2005 إلى 1.4%، ويعكس هذا الانخفاض النتائج الايجابية التي تحققت خلال فترة تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي لهذه الفترة. بداية من سنة 2006 إلى 2015 بدأ في الارتفاع والانخفاض، وأكبر معدل سجله في سنة 2012 إذ بلغ 8.9%، هذا الارتفاع المسجل يرجع إلى زيادة انفاق الدولة على المشاريع الاستثمارية وكتلة الأجور التي عرفت تطورا خلال هذه الفترة.

هذا الارتفاع في معدل التضخم له من الآثار السلبية على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري حيث يؤدي إلى تخفيض الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل الثابتة كأصحاب المعاشات والموظفون مثلا، أي قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية إلى سلع وخدمات تتناقص، وفي نفس الوقت تزداد دخول أصحاب الدخل المتغيرة كرجال الأعمال والمشتغلين بالتجارة والوسطاء⁵.

كما يرجع بعض من المحللين أن هناك ثلاث مصادر تتولد عنها ضغوط تضخمية في الجزائر وتمثل هذه المصادر في: التوسع في مكونات الإنفاق الكلي، والزيادة في تكاليف الإنتاج (والمتمثلة أساسا في زيادة كتلة الرواتب والأجور)، وزيادة الكتلة النقدية. إذ يعتبر التوسع في الإنفاق الكلي من العوامل المسببة لارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض معدل نمو الإنفاق الكلي يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم و العكس صحيح، وبعد الإنفاق الاستهلاكي أحد أهم مكونات الإنفاق الكلي الخام ويشكل قطاع الأجزاء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات، حيث أن طلبهم المحدد بواسطة الأجور التي يتقاضونها يؤثر بشكل بالغ الأهمية على المستوى العام للطلب الكلي، وهذا ما يؤثر بشكل مباشر على الأسعار. إذ يعتبر المصدر الثالث والمتمثل في زيادة الكتلة النقدية نتيجة منطقية للمصدرين السابقين في الدول النامية التي تعتمد على الإصدار النقدي⁶.

يتفق الكثير من الأكاديميين وصناع السياسة على أن التضخم المرتفع يشوه القرارات التي يتخذها القطاع الخاص بشأن الاستثمار والأدخار والإنتاج، ويؤدي في النهاية إلى نمو اقتصادي أكثر بطئا. إذ قامت العديد من الدول خلال السنوات الأخيرة بمنح الاستقلال المؤسسي للبنوك المركزية وألزمها قانونا بتوجيه السياسة النقدية أساسا لتحقيق استقرار الأسعار⁷.

⁵ - بن عزة محمد، بوهنة كلثوم، انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، على الموقع التالي: <http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=35519> أطلع عليه يوم 01-10-2016.

⁶ - محمد كريم قروف، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر- دراسة تحليلية للفترة 1999-2011- مجلة الأكاديمية العربية -الدنمارك، 2013، ص ص 272-273.

⁷ - مصطفى بابكر، محددات تطور التركيبة التمويلية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، على الموقع التالي: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/24_C30-3.pdf

■ **مؤشر معدل البطالة:** تعد مشكلة البطالة من بين أخطر وأعقد المشاكل التي تعاني منها الجزائر بالنظر لما خلفته من آثار اقتصادية واجتماعية، لذا تحاول الحكومة منذ الاستقلال وإلى غاية اليوم التخفيض من الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج وسياسات اختلفت باختلاف الظروف الاقتصادية⁸. سجلت الجزائر تراجع ملحوظ في معدل البطالة من 29.8% في بداية فترة تنفيذ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 إلى 17.7% عند نهاية الفترة، ليستمر في الانخفاض إذ وصل في سنة 2009 إلى معدل بلغ 10.2% ويعود هذا الانخفاض إلى تنفيذ برنامج دعم النمو الذي يعتبر انعكاسا لسياسة اقتصادية مكملية لسياسة الإنعاش الاقتصادي التي تهدف بشكل أساسي إلى وضع حجم اكبر من الاستثمارات المحلية و الأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو و الحد من البطالة من خلال استحداث مناصب شغل في مختلف القطاعات الإنتاجية. ومع اعتماد الحكومة لبرنامج توطيد النمو لفترة 2010-2014 في إطار الجهود الرامية لتعزيز التنمية الشاملة، و هو ما يعكس الإرادة السياسية في مواصلة ديناميكية الإعمار الوطني، وكان الهدف من هذا البرنامج استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 عن طريق عدد من السياسات المعتمدة من خلال هذه البرنامج. ويرجع هذا الانخفاض في معدل البطالة إلى زيادة مستويات التشغيل في مختلف القطاعات أهمها قطاع الخدمات، البناء والأشغال العمومية.

■ **مؤشر رصيد الميزانية:** يستخدم هذا المؤشر لتلخيص تطورات السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد . نتيجة لإنخفاض الإيرادات العامة بسبب انخفاض أسعار النفط ونظرا لتفوق الجباية البترولية في موارد الميزانية العامة وخضوعها لتقلبات أسعار النفط قررت السلطات العمومية سنة 2000 إنشاء صندوق ضبط الموارد بغرض الحد من هشاشة المالية العامة أمام الصدمات الخارجية، وابتداء من عام 2000 استمرت الموازنة العامة في تسجيل فائض إذ بلغ 9.8% وفي سنة 2006 بلغ أقصى قيمة وهي 13.58% ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكما هو معلوم أن نصيب الإيرادات البترولية يزيد عن 50% من إجمالي الإيرادات في الميزانية العامة للدولة. الجدول أعلاه يبين أنه ابتداء من 2009 إلى 2015 أصبح رصيد الميزانية العامة سالبا كنتيجة لانخفاض الإيرادات البترولية من جهة وارتفاع النفقات العامة للدولة، وهذا الوضع سيحتم على الحكومة الجزائرية تقليص نفقاتها، الأمر الذي سيعتبره المستثمرين غير محفز بإعتبار إمكانية خفض التمويل المقدم للمستثمرين.

⁸ - نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الأبحاث الاقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، 2012، ص247.

كنتيجة من هذا التحليل يمكن القول بأن العجز الموازي في الجزائر هو عجز غير مقصود (لا يعتبر أداة من أدوات السياسة المالية)، وإنما هو عجز مفروض لأسباب خارجية والمتمثلة في تغيرات أسعار البترول في السوق العالمية⁹. كما أن الفائض الذي عرفته الميزانية ابتداء من سنة 2000 يعود أساسا إلى الارتفاع في أسعار البترول.

2- مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي. إن دراسة التوازن الخارجي يقودنا إلى دراسة

المؤشرات التالية:

جدول 02: تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

السنة	الدين الخارجي مليار دولار	الاحتياطيات الدولية مليار دولار	سعر البترول دولار/ برميل	رصيد ميزان المدفوعات مليار دولار	رصيد الميزان الجاري مليار دولار	رصيد الميزان الجاري % pib	سعر الصرف الدينار/دولار
2000	25.47	12.02	27.6	7.57	8.93	16.3	75.3
2001	22.76	18.08	23.1	6.19	7.06	12.8	77.2
2002	23.04	23.23	24.3	3.66	4.37	7.7	79.7
2003	23.77	33.12	28.2	7.47	8.84	13.0	77.4
2004	22.42	43.24	36.0	9.25	11.12	13.1	72.1
2005	17.09	56.30	50.6	16.94	21.18	20.6	73.3
2006	5.91	77.91	61.0	17.73	28.95	24.7	72.6
2007	6.13	110.31	69.1	29.5	30.54	22.6	69.3
2008	6.24	143.24	94.4	36.99	34.45	20.1	64.6
2009	7.42	149.04	61.0	3.86	0.41	0.3	72.6
2010	7.26	162.61	77.4	15.33	12.14	7.5	74.4
2011	6.06	182.82	107.5	20.14	17.76	8.9	72.9
2012	5.51	191.29	109.5	12.05	12.41	6.0	77.5
2013	5.24	194.71	105.9	0.134	0.99	0.4	79.4
2014	5.52	179.61	96.2	(5.88)	(9.43)	(2.0)	80.6
2015	4.67	144.67	49.5	(27.53)	(27.47)	(12.5)	100.7

المصدر: بيانات من البنك الدولي، صندوق النقد العربي، بنك الجزائر .

⁹ - ضيف احمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2015/2014، ص 248.

▪ **مؤشر الدين الخارجي:** تعتبر الديون الخارجية من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مدى الاستقرار لأي بلد، والجزائر كباقي البلدان النامية كانت مثقلة بالديون الخارجية، وخاصة بعد أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 1986. تحسن أسعار المحروقات ابتداء من سنة 2000 مكن الدولة من القيام بتسديد مسبق لديونها التي شرعت فيه ابتداء من سنة 2004، وهو ما انعكس إيجاباً على حجم الدين الخارجي الذي انخفض من 22.42 مليار دولار سنة 2004 إلى 5.91 مليار دولار سنة 2006، وتسديد هذه الديون من قبل الحكومة الجزائرية ضمن ظروف اقتصادية صعبة أظهر أن للجزائر القدرة على التحكم نوعاً ما في اقتصادها فاستطاعت استغلال منتجها الكبير من النفط في تصديره وتحصيل إيرادات ضخمة منه كانت كفيلة بتسديد دينها الخارجي بدفعات مسبقة والتخلص من التبعة الأجنبية، واستمرت هذه الديون في الانخفاض أين بلغت 4.67 مليار دولار سنة 2015.

▪ **مؤشر الاحتياطات الدولية:** كان من بين التأثيرات الإيجابية لارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط تعزيز الاحتياطات الأجنبية لدى البنوك المركزية، وعلى هذا الأساس، لا أحد ينكر بأن هناك ارتباط وثيق بين أسعار النفط ومستوى احتياطي الصرف الأجنبي في الدول المصدرة للنفط. بداية الألفية الجديدة كانت بداية ارتفاع أسعار البترول في الجزائر، حيث سجل سعر البرميل الواحد 27.6 دولار، لترتفع معه الاحتياطات الدولية إلى 12.02 مليار دولار، لكن هذا الارتفاع لم يستمر في السنة 2001 و2002 حيث سجل سعر البترول انخفاض مقارنة بسنة 2000، ومع هذا الانخفاض في سعر البترول إلى أن قيمة الاحتياطات الدولية سجلت زيادة إذ بلغت في سنة 2001 قيمة 18.08 مليار دولار، وفي سنة 2002 بلغت 23.23 مليار دولار، ومن سنة 2003 إلى 2008 شهدت أسعار البترول ارتفاع مستمراً إذ بلغت سنة 2008 قيمة 94.4 دولار للبرميل، مع تسجيل ارتفاع مستمر كذلك في قيمة الاحتياطات الدولية، لكن استثناءً في سنة 2009 أين سجل انخفاض حيث وصلت قيمة البرميل الواحد 61.0 دولار، ليعود للارتفاع بداية من سنة 2010 إلى غاية 2013، مع تسجيل كذلك ارتفاع في قيمة الاحتياطات الدولية إذ بلغت قيمتها 194.71 مليار دولار سنة 2013، كان لهذا الارتفاع في أسعار النفط انعكاساته الإيجابية على الإيرادات العامة خاصة الإيرادات من الجباية البترولية، وهذا ما يؤكد أن هناك ارتباط قوي بين أسعار النفط ومستوى الاحتياطات الدولية، كما يقوم الفائض في ميزان المدفوعات بتغذية الاحتياطات الرسمية للصرف. والملاحظ من الجدول أعلاه أن الاحتياطات كانت في تزايد مستمر حتى نهاية سنة 2013 وهذه الزيادة ناتجة عن الفائض الإجمالي لرصيد ميزان المدفوعات. المستوى الهام للاحتياطات الصرف الرسمية يكون وسيلة لحماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية، في سنة 2015 تراجعت الاحتياطات الدولية، ويرجع هذا التراجع إلى تدهور عجز ميزان المدفوعات تحت تأثير الصدمة الخارجية بعد التراجع الكبير

والمتموصل لأسعار البترول في الأسواق الدولية إذ بلغ في نهاية سنة 2015 سعر 49.5 دولار للبرميل.

■ **مؤشر رصيد ميزان المدفوعات:** تستخدم نسبة العجز الخارجي كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي، ويقاس هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، الذي لا يعكس حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات والواردات فحسب بل يعكس أيضا حصيلة موقف ميزان الخدمات والذي يشتمل على التحويلات والفوائد والأرباح والتوزيعات. وتعد هذه النسبة من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي واتجاهها نحو الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي.¹⁰ سجلت الجزائر فائضا في ميزان المدفوعات في سنة 2000 نتيجة ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، لكنه سجل تراجع في قيمة الفائض المحقق خلال السنتين 2001-2002، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى التراجع المسجل في أسعار البترول خلال هذه الفترة. ليعود إلى الارتفاع ابتداء من سنة 2003 إلى 2008 وهذا راجع إلى التحسن الكبير في الحساب الجاري بسبب ارتفاع أسعار البترول الذي أدى إلى تراكم احتياطات الصرف وانتعاش ميزان المدفوعات. أكبر رصيد حققه الميزان الجاري سنة 2008 قدر بـ 34.45 مليار دولار، في حين أدنى رصيد سجل في سنة 2009 بلغ 0.41 مليار دولار، نتيجة تأثره بالصدمة الخارجية وانهييار الاقتصاد العالمي، وخلال الفترة 2010-2012 سجل ارتفاع في قيمة الفائض المحقق نتيجة انتعاش أسعار البترول، وارتفاع قيمة الصادرات النفطية. وفي سنتي 2014 و2015 سجل كل من ميزان المدفوعات والميزان الجاري رقيدا سالبا، هذا الوضع يؤدي إلى التخوف من مستقبل الاقتصاد الوطني إذا ما استمر انهيار أسعار البترول، وعدم اتخاذ تدابير علاجية.

■ **مؤشر سعر الصرف:** يبقى سعر الصرف إحدى الاهتمامات الكبرى للحكومة الجزائرية لما له من تأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية للدولة. سجل سعر الصرف في الجزائر ارتفاعا بين الفترة 2000 و2002، حيث وصل سعر صرف الدينار إلى 79.7 د ج/ دولار، وخلال الأزمة العالمية لسنة 2008 انخفض سعر الصرف إلى 64.6 دينار/دولار، هذا الانخفاض يمكن إرجاعه إلى تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط بسبب الأزمة العالمية لسنة 2008، وخلال الفترة 2009-2013 شهد سعر الصرف استقرار نتيجة انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية، وابتداء من سنة 2014 سجل انخفاض في قيمة العملة الوطنية.

¹⁰ - مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص 281.

يرى مراقبون أن قيمة الدينار الجزائري تراجعت كنتيجة مباشرة لانخفاض سعر البترول، وهو أمر بالفعل حدث بعد تقهقر أسعار النفط في السوق الدولية، أما آخرون فيفترون أن هناك "تخفيضاً" للعملة وليس انخفاضاً، ما يعني أن الدولة تسببت بشكل متعمد في نقص قيمة الدينار الجزائري عن طريق البنك المركزي، من أجل رفع الجباية النفطية، بحيث لما يكون الدينار ضعيفاً أمام الدولار القوي إذا بيع به النفط يكون العائد أوفر، بالإضافة إلى سعي الدولة إلى تقليل الاستيراد وتخفيض الاستهلاك الداخلي¹¹.

ثانياً: موقع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لتقييم مناخها الاستثماري.

تقوم العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية بتزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعد في اتخاذ القرار الاستثماري، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعد في معرفة وضع كل دولة على انفراد، وتحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول والتي تحول دون تمكّنها من جذب الاستثمارات. وقد أثبتت الدراسات الإحصائية أن هناك صلة قوية بين ترتيب البلد أو درجته في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من الاستثمار¹².

1- مؤشر الشفافية : يصدر مؤشر الشفافية سنوياً منذ عام 1995 عن منظمة الشفافية الدولية Transparency International التي تعرف عدم الشفافية (الفساد) على أنه "استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح خاصة، ويرصد المؤشر درجة الشفافية من خلال قياس مدى تفشي الفساد بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة¹³. يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها¹⁴.

دليل المؤشر¹⁵ : - صفر (يعني درجة فساد عالية). - 10 (يعني درجة شفافية عالية). - مابين (صفر-10) مستويات متدرجة من الشفافية.

¹¹ - بن عبيزة دحو، أسعار البترول وسعر الصرف في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 09، 2017، ص 62.

¹² - نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص 01.

¹³ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2005، ص 71.

¹⁴ - ربحان الشريف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقيّة تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الأكاديمية العربية - الدنمارك-2013، ص 241.

¹⁵ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2001، ص 88.

حسب تقارير التي تنشرها منظمة الشفافية العالمية لمؤشر الفساد حسب تقرير درجات الفساد ، كان ترتيب الجزائر في هذه التقارير كمالى :

جدول 03: ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية الدولية خلال الفترة 2003-2015.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
دول العالم	-	-	-	133	145	158	163	179
الرتبة	-	-	-	88	97	97	84	99
النقطة/10	-	-	-	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
دول العالم	180	180	178	183	176	177	175	168
الرتبة	92	111	105	112	105	94	100	88
النقطة/10	3.2	2.8	2.9	2.9	3.4	3.6	3.6	3.6

Source: Transparency International.

تحصلت الجزائر حسب مؤشر الشفافية الدولية ابتداء من سنة 2013 على 3.6 نقطة من 10 وتعتبر أعلى نقطة تحصلت عليها مقارنة بما هو مسجل في السنوات محل الدراسة. وعلى الرغم من هذا التحسن ما تزال الجزائر من البلدان ذات المعدلات العالية للفساد. وضع الجزائر في هذا المؤشر لا يعبر على الارتياح خصوصا في إطار ضرورة توفير البيئة الاستثمارية اللازمة للمستثمر المحلي والأجنبي. والمراتب المتأخرة التي تأخذها يعني أن هناك مجموعة من العوائق لا بد أن تعمل جاهدة على تجاوزها إذا أرادت تحسين مستواها عالميا في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية، لأنه عند غياب الشفافية يظهر الفساد، لذا لابد أن تكون الشفافية في الجزائر هي السلاح الأول الذي يحول دون انتشار الفساد، ويتحقق ذلك من خلال وضع قوانين وإجراءات صارمة وتسخير كفاءات بشرية التي تعمل على تطبيق هذه القوانين، بالإضافة إلى تعزيز المساءلة والرقابة البعدية وتنفيذ نتائجها مهما كانت.

لذا بادرت الجزائر في إنشاء هيئة مكافحة الفساد، وتوفير نظام سياسي يتناسب مع مبادئ الديمقراطية والمشرعية، يقدم كل منها برنامجا متكاملًا لإدارة الدولة وبناء شفافية في إجراءات نشأتها وعملها ونشاطها وحركتها ووسائلها وقراراتها وفق ما يتناسب مع البرنامج والأهداف العامة للتنمية الشاملة لتعزيز مفاهيم المواطنة والانتماء وتكريس الديمقراطية والعدالة كأبعاد للتنمية المستدامة، وتطوير القوانين لتحقيق الرقابة على المال العام من جهة،

ولتستقطب رأس المال المحلي والأجنبي للاستثمار من جهة أخرى كلها من شأنها أن تحقق الحكم الراشد في البلاد وفق المعايير الدولية خدمة للتنمية المستدامة¹⁶.

2- مؤشر التنافسية العالمية: يعتبر تقرير التنافسية العالمي مؤشراً فاعلاً لقياس القدرة التنافسية للدول، وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، كما أنه يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية لبلدانهم على المستويين الكلي والجزئي بغية النهوض بتنافسية اقتصادياتهم، خاصة في ظل التحديات والأزمات المتعددة التي تعصف بالاقتصاد العالمي¹⁷. ويهدف هذا المؤشر إلى قياس المنظومة المترابطة والمتكاملة من المتطلبات الأساسية، والعوامل المحفزة للكفاءة والابتكار. لم تظهر الجزائر في قائمة ترتيب الدول في مؤشر التنافسية العالمية إلى غاية 2004.

جدول 04: ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة 2005-2015.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المرتبة عالميا	82/117	76/125	81/131	99/134	83/133	139/86	87/142	110/144	100/148	79/144	140/87

World economic forum , the global competitiveness report 2006 2015

حلت الجزائر في مرتبة متوسطة عالميا ضمن مؤشر التنافسية العالمية في تقرير 2015-2016، حيث جاءت في الرتبة 87 على المستوى العالمي، تراجعت عن تصنيف العام الماضي بـ 8 رتب، بعدما احتلت في تقرير سنة 2014-2015 المرتبة 79 عالميا، بعد تحسن ترتيبها مقارنة بتقرير السنة 2013-2014 أين حلت في المرتبة 100 و 110 في تقرير 2012-2013. ومن تحليل الجدول أدناه يمكن معرفة أسباب احتلال هذه المراتب.

¹⁶ - بوزيد سايج، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012/2013، ص 453.

¹⁷ - مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث العدد 2010/2009/07، ص 145.

جدول 05: ترتيب الجزائر عالميا في محاور مؤشر التنافسية العالمية خلال السنتين 2014-2015 .

المحاور الرئيسية	ترتيب الجزائر حسب تقرير 2015/2014	ترتيب الجزائر حسب تقرير 2015/2016
	الرتبة/144	الرتبة/140
المتطلبات الأساسية	65	82
	101	99
	106	105
	11	38
	81	81
معززات الكفاءة.	125	117
	98	99
	136	134
	139	135
	137	135
	129	126
	47	37
عوامل الابداع والابتكار.	133	124
	131	128
	128	119

(World Economic Forum, « The Global Competitiveness Report (2014-2015)(2015-2016)

-محور المتطلبات الأساسية عرف هذا المحور تراجعاً في ترتيبه، ويمكن ارجاع هذا التراجع إلى التراجع المسجل في مؤشر الاقتصاد الكلي الذي تراجع بـ27 مرتبة، وسبب ذلك يعود إلى تراجع أسعار البترول وإيرادات الدولة من العملة الصعبة، وإذا فصلنا في المؤشرات الأساسية لهذا المؤشر نجد أن ترتيب الجزائر في جل هذه المؤشرات جاء في مراتب متأخرة (البيئة المؤسسية 99، البنية التحتية 105، الرعاية الصحية والتعليم الأساسي 81).

-محور معززات الكفاءة: سجلت الجزائر في هذا المؤشر تحسناً في ترتيبها بـ 8 مراتب، ومع هذا لا تزال المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر تسجل مراتب متأخرة (مؤشر التعليم العالي والتدريب 99، مؤشر كفاءة سوق السلع 135، مؤشر كفاءة سوق العمل 135، مؤشر تطور السوق المالية 135، مؤشر الجاهزية التكنولوجية 128)، ضعف هذه المؤشرات يعتبر عائق أمام جذب الاستثمارات في الجزائر سواء محلية أو أجنبية، بينما يعتبر ترتيب الجزائر في مؤشر حجم

السوق الذي أخذ المرتبة 37 مقبولا و يمكن القول أن حجم السوق الجزائري هو سوق محفز للاستثمار .

- محور عوامل تطور الإبداع والابتكار لقد تحسن ترتيب الجزائر في هذا المحور بـ 9 مراتب، ومع ذلك يبقى هذا الترتيب جد متأخر ، وهذا ما يؤكد ترتيب المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر(مؤشر تطور بيئة الأعمال 128، مؤشر الابتكار 119).

على الرغم من التحسن الذي سجلته الجزائر في محاور مؤشر التنافسية العالمية حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي 2015-2016، إلا أنه لا زالت بيئة ممارسة الأعمال في الجزائر تشهد العديد من العراقيل كصعوبة الحصول على التمويل الذي يعتبر أهم معيق أمام المستثمرين بنسبة 15.3%، وانتشار البيروقراطية بنسبة 14.2%، وانتشار ظاهرة الفساد بنسبة 9.6%¹⁸.

3- مؤشر الحرية الاقتصادية: يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنويا منذ 1995 عن معهد Heritage Foundation و صحيفة Wall street يعتبر أداة فعالة في أيدي صانعي السياسة الاقتصادية ومسؤولي الاستثمار ورجال الأعمال ويلقى اهتماما متزايد من الدول العربية¹⁹. يعتمد تصنيف مؤشر الحرية الاقتصادية على عشرة معايير تدخل ضمن مؤشر سلطة القانون والنظام القضائي وحرية الملكية، وحجم الحكومة، والكفاءة التنظيمية، والأسواق المفتوحة وحرية ممارسة أنشطة الأعمال وحرية العمل وبيروقراطية الأعمال وتكلفة استكمال متطلبات التراخيص وأحكام العمالة وحرية النقد والتجارة²⁰. يصنف هذا المؤشر الدول إلى فئات²¹:

(80-100) حرية كاملة. (70-79.9) حرية إلى حد كبير. - (60-69.9) حرية إلى حد ما. (50-59.9) لا توجد حرية إلى حد كبير. (0-49.9) حرية مقموعة (لا توجد حرية مطلقا).

جدول 06: تنقيط الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2000- 2015.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التنقيط	56.8	57.3	61.0	57.7	58.1	53.2	55.7	55.4
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التنقيط	56.2	56.6	56.9	52.4	51.0	49.6	50.8	48.9

Source : the Heritage Foundation & Wall Street Journal. Index of Economic Freedom:2016

¹⁸ -World Economic Forum, « The Global Competitiveness Report2015-2016,p: 94

¹⁹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار، الكويت، 2005، ص70.

²⁰ - ترتيب الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية: على الموقع التالي:

²¹ http://www.aremnews.com/economy/markets/428939 أطلع يوم 2016-09-22،

²¹ https://ar.wikipedia.org/wiki/ أطلع عليه يوم2016-09-22.

صنفت الجزائر ضمن فئة الدول التي لا توجد فيها حرية اقتصادية إلى حد كبير في أغلب سنوات الدراسة ، ماعدا في سنة 2002 التي صنفت فيها ضمن مجموعة الدول التي توجد بها حرية اقتصادية إلى حد ما، في حين تم حصولها على أسوأ تنقيط في سنة 2015، حين أخذت 48.9 نقطة، ويرجع سبب ذلك إلى مستوى التنقيط المنخفض الذي أخذته في معظم المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر، تحصلت في مؤشر محاربة الفساد على 36.0% ، ومؤشر حقوق الملكية 25.0%، مؤشر حرية العمل 48.2%، مؤشر حرية الاستثمار والحرية المالية 30.0%²².

4- مؤشر سهولة أداء الأعمال: يتتبع تقرير بيئة الأعمال الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال في العالم والدول العربية منذ إنطلاقه عام 2004. من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال (مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنفاذ العقود، مؤشر إغلاق المشروع، مؤشر الحصول على الكهرباء)²³. يعتبر مؤشر سهولة أداء الأعمال من أهم المؤشرات لقياسه مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية وبيئة الأعمال في الدولة.

جدول 07: ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2005-2015.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المرتبة	/155	/175	/175	/178	134/181	/183	/183	/185	/185	/189	/189
عالميا	128	116	125	132		136	143	148	152	153	154

المصدر: تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2005، 2006...2012.

- World Bank, Doing Business: 2013-2014- 2015

تتراوح مرتبتها عالميا ما بين 116 و 154 طوال فترة الدراسة، وهذا يدل على أن الجزائر لم تحقق تقدما كبير في مجال توفير الشروط الموضوعية والمناسبة لإستقطاب الرأسمال المحلي والأجنبي، مما انعكس سلبا على التدفقات المالية وجعل الاستثمار ضعيفا خارج قطاع المحروقات.

ثالثا: تحليل بيئة أداء الأعمال في الجزائر:

لتحليل بيئة أداء الأعمال نلجأ إلى المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال إذ يختص هذا المؤشر في تبيان أهمية إقامة نظام حديث وعملي لأداء الأعمال لترقية مناخ

²² -Terry miller,Anthony B.Kim, 2016 Index of Economic Freedom .p92.

²³ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2013، الكويت، 2012. ص 09.

الأعمال وتشجيع الاستثمار على أساس اعتبارات الشفافية ووضوح القوانين وسيادة القانون في تنفيذ وبساطة الإجراءات وتقليل عددها لترسيخ المعاملات، مع الحرص على خلق تفهم وخبرة ومقدرة لدى القائمين على تنفيذ هذه الإجراءات التي يجب أن تراعي اعتبارات الأمن والمصلحة العامة والصحة والبيئة.

يهدف البنك الدولي من إطلاق هذه القاعدة والمؤشرات المرتبطة بها إلى توفير أساس للمقارنة بين الإجراءات الرسمية التي تفرضها الدول في أداء الأعمال ومدى النجاح في تطبيق القوانين وحماية الحقوق وتوفير بيئة تشريعية وقانونية ومواتية لأداء الأعمال وتأثير ذلك على تعزيز دور القطاع الخاص في جهود التنمية والإصلاحات الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة لمحاربة البطالة والفقر خاصة في مجموعة دول الاقتصاديات الناهضة والنامية، ومن جهة أخرى تساهم هذه الآلية في قياس الجانب المؤسسي لمناخ الاستثمار والذي من شأنه دعم جهود العاملين في هيئات تشجيع الاستثمار والباحثين²⁴. لمعرفة ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال نورد الجدول التالي:

جدول 08: ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2015-2006.

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد دول العالم	175	175	178	181	183	183	185	185	189	189
بدء المشروع	120	131	141	148	147	150	155	156	164	141
استخراج التراخيص	117	108	112	110	111	117	137	138	147	127
توصيل الكهرباء	-	-	-	-	-	165	161	165	148	147
تسجيل الممتلكات	152	156	162	160	159	165	172	172	176	157
الحصول على الائتمان	117	115	131	135	135	139	152	129	130	171
حماية المستثمر	60	64	70	73	73	74	79	82	98	132
دفع الضرائب	169	157	166	168	167	162	165	170	174	176
التجارة عبر الحدود	109	114	118	122	122	123	128	129	133	131
انفاذ العقود	61	117	126	123	124	123	125	126	129	120
نسبة حالات الاعسار	41	45	49	51	51	52	60	62	60	97

المصدر: تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2006، 2005...2012.

– World Bank, Doing Business :2013-2014-2015.

مراتب المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة الأعمال الموجود أعلاه تعني بأن هناك نقائص عديدة موجودة في بيئة الأعمال الجزائرية المتمثلة في:

²⁴ - ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص 233.

- مؤشر بدء المشروع مراتبه تعني أن المستثمر يشتكي من معضلة تعدد وبطء الإجراءات الروتينية التي يمر بها انجاز المشاريع الاستثمارية، مما يعني أن ظروف تأسيس المشروع في الجزائر لا تزال غير مشجعة .

- بدأ تراجع ترتيبها في مؤشر استخراج تراخيص البناء من سنة 2012 حيث احتلت المرتبة 137 بعد أن كانت مرتبتها تتدرج ما بين 110 و117، ويدل هذا على أن تعامل المستثمر في الجزائر يتم مع عدة جهات رسمية للحصول على التراخيص والموافقات، و تعدد الهيئات المكلفة بالاستثمار يجعل مسار الاستثمار طويلا وجد معقد، مما يؤدي إلى عزوف العديد من المستثمرين عن الاستثمار.

- ترتيبها في مؤشر الربط بالتيار الكهربائي سجل تحسنا حيث احتلت المرتبة 147 في سنة 2015 بعدما كانت تحتل المرتبة 165 سنة 2011 ، حيث أن توفر بنية تحتية متوافقة مع المعايير الدولية يسمح بتخفيض التكاليف، الأمر الذي يجعل المؤسسات تتمتع بقدرة تنافسية اكبر، تعد الكهرباء من بين البنية الأساسية التي لها دور في قرار الاستثمار وواجب توفرها بشكل دائم ومستمر. كما يعتبر توفير بنية أساسية مناسبة محددا هاما ورئيسا في جذب الاستثمار، إذ أنها تسهم في تخفيض تكلفة أعمال المستثمر ومن ثم رفع العائد على الاستثمار.²⁵

- مؤشر تسجيل الملكية ارتفاع عدد الإجراءات فيه والمدة المستغرقة لتسجيل الملكية يدل على ضعف ملكية الأراضي والممتلكات الخاصة بالعملية الاستثمارية بمعنى لا بد من إيجاد نظام فعال لتسجيل الممتلكات لتحسين ترتيبها. إن ارتباط عملية الاستثمار بالحصول على الأرض التي يتم عليها بناء المصنع أو القيام بأي نشاط يتطلب توفير تسهيلات وقوانين واضحة التي تخص الحصول عليها، وهذا بتسهيل المعاملات الخاصة بامتلاكها أو الإيجار أو التنازل، يجب تبسيطها والإسراع بها لربح الوقت، لأن عملية الاستثمار عملية طويلة الأجل كما أن ملكية الأصول بوثائق رسمية يسمح للمستثمر باستعمالها كضمان للحصول على قروض لتمويل مشاريعه بتكاليف مقبولة، كما أن وجود قوانين تحمي الملكية من المصادرة والتأميم أو نزعها بدون تعويض مقبول تجعل صاحب رأس المال مطمئنا على ممتلكاته.²⁶

- كما سجلت تراجع كبير في ترتيبها في مؤشر الحصول على الائتمان حيث احتلت المرتبة 171 سنة 2015 . بمعنى لا زال القطاع المصرفي من بين أهم نقاط الضعف بالنسبة للجزائر، في مجال الحصول على القروض. إمكانية الحصول على تمويل مصرفي يعد مسألة في غاية الصعوبة و التعقيد ، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إذ أن المستثمرين

²⁵ - منور أو سرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد02، 2005، ص 119.

²⁶ - بلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2006، 04، ص84.

الخواص غالبا ما يمولون مشروعاتهم عن طريق القروض البنكية ، إلا أن وجود مصدر واحد للتمويل و المتمثل في الجهاز المصرفي و في ظل عدم فعالية السوق المالية يطرح مشاكل عديدة.

- مؤشر حماية المستثمر من بداية ظهور هذا المؤشر أي من سنة 2006 إلى 2013 يعتبر ترتيب الجزائر مقبولا، ما يعني أنها تعد من الدول التي توفر حماية للمستثمر، وتضمن له حقه في حالة تعرضه لأي اعتداء، إلا أن هذا الترتيب بدأ في تراجع ابتداء من سنة 2014.

- المراتب المتأخرة في مؤشر دفع الضرائب يعني أنه على صانعي القرار في الجزائر مراجعة وتأهيل المؤسسات الضريبية من حيث التشريعات والقوانين المنظمة للقطاع وطريقة عملها، وتوفير قدر كبير من الاحترافية في التعامل مع الاستثمارات من حيث الوقت وعدد الإجراءات والوعاء الضريبي²⁷، من أجل توفير بيئة أعمال ملائمة ورغبات المستثمرين.

- كما سجلت تراجع كبير في ترتيبها في مؤشر التجارة عبر الحدود في السنوات الأخيرة، ما يعني أن التجارة عبر الحدود في الجزائر لا تزال تعاني من ارتفاع تكلفة التصدير والاستيراد وكثرة عدد الوثائق والمدة اللازمة لذلك، يمكن لإدارة الجمارك أن يكون لها دورا فعالا في تحسين وضعية التعامل عبر الحدود، وذلك أن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي والتصدير إلى الخارج. وأن موضوع الإسراع والأخذ بعين الاعتبار في المعاملات الاقتصادية تكون حافزا للمستثمر، لأن التهاون يضيع الكثير من الوقت وهذا ما يؤدي إلى جعل الكثير من المستثمرين يعزفون عن الاستثمار. كما أن انتشار الرشوة والمحابة في القطاع الجمركي يؤدي إلى انتشار المنافسة غير التامة أو بظهور الاحتكار وبالتالي يصبح الاختيار الأفضل للمستثمرين النبلاء هو إما انسحاب من السوق أو التعرض إلى الإفلاس²⁸.

- مؤشر إنفاذ العقود المراتب التي أخذتها الجزائر في هذا المؤشر تعني أن المستثمر لا زال يواجه بعض الصعوبات كطول الفترة اللازمة للفصل في القضية و اصدار الحكم النهائي والمقدرة بـ 630 يوما.

- كما سجلت تراجع في مؤشر تصفية المشروع من المرتبة 41 إلى 97 ترتيبها عالميا في هذا المؤشر ليست متأخرة كثيرا وتعد مقبولة. أي قيام الحكومة الجزائرية بتصفية وإغلاق المشروع في وقت مبكر.

²⁷ - بلقاسم أحمد، بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات كمحدد لجاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الإستراتيجية و التنمية، العدد الأول، سنة 2011، ص 64.

²⁸ - بلعوج بولعيد، مرجع سابق، ص 85.

رتبها في هذه المؤشرات تعني أنه بالرغم من الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لتحسين مناخ أعمالها، إلا أن الأمر لازال يحتم عليها استكمال الإصلاحات المحفزة لمزاولة الأعمال والاستثمار، ولا سيّما القيام بما يلي²⁹:

- الإسراع في إزالة العقبات الإدارية والبيروقراطية التي تزيد من تكلفة مزاولة الأعمال.
- تفعيل أداء المؤسسات الرسمية، ورفع مستوى الحكم الرشيد، وبالأخص من خلال تفعيل تطبيق القوانين.
- تحسين مستوى البنى الأساسية للاتصالات والمواصلات.
- تعزيز حماية المستثمرين، ولا سيّما صغار المستثمرين.
- تعزيز مفهوم التشارك بين القطاعين العام والخاص، وفتح المجال بشكل أكبر أمام استثمار القطاع الخاص في جميع القطاعات الاقتصادية، وإزالة العراقيل التي تقف حائلا أمام القطاع الخاص في دخوله في بعض القطاعات التي تمتلك أهمية رئيسية لإقتصاد البلد.
- استكمال تحرير التجارة، ولا سيّما العربية البينية، وتعميق التكامل الاقتصادي العربي من خلال تحرير التجارة في الخدمات.

النتائج: من خلال ما تقدم تم التوصل إلى النتائج التالية:

✓ متغيرات الاقتصاد الكلي حققت تحسنا ملحوظا، ويرجع ذلك إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي التي قامت بها الحكومة الجزائرية في إطار محاولة الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، التي سمحت بضمان التوازنات الكلية للاقتصاد، (كإنخفاض معدل التضخم، ومعدل البطالة، انخفاض حجم المديونية الخارجية، وارتفاع حجم احتياطي صرف).

✓ رغم النتائج الايجابية المحققة في مؤشرات الاقتصاد الداخلية والخارجية بالجزائر، إلا أن مناخها الاستثماري لا زال يتطلب بذل المزيد من الإجراءات حتى يمكن الوصول لمناخ مشجع على الاستثمار، على اعتبار أن مناخ الاستثمار يتكون من مكونات سياسية، إقتصادية اجتماعية، قانونية، سياسية، مؤسسية، التي تمثل مجموعة المتغيرات التي تحيط بالمستثمر وتؤثر بقدراته و لكنها تخرج عن سيطرته، وبالتالي لا يمكن الوصول لمناخ مشجع إلا بتكامل تلك المكونات.

²⁹ - نورة بيري، عبود زرقين، محدّدات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب- دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2012، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67*68، 2014، ص160.

التوصيات: بناء على النتائج المتوصل إليها نقدم التوصيات التالية:

- السعي نحو تحقيق نمو مستدام من خلال سياسات مالية واقتصادية قوية ومرنة لتحقيق اقتصاد متنوع تحكمه القوانين ويدار بشفافية وبكفاءة من أجل توفير بيئة أعمال ملائمة ورغبات المستثمرين.
- تأهيل مناخ الاستثمار في الجزائر يتطلب توافر جملة من المتطلبات التي تشكل في جوهرها إحدى الشروط الضرورية للاستثمار، ويمكن إبراز هذه المتطلبات في النقاط التالية:
 - تطوير كفاءة سوق العمل، سوق السلع، السوق المالية، البنية التحتية للتكنولوجيا الاتصال والمعلومات ومستوى الابتكار والإبداع.
 - تطور الحرية الاقتصادية التي تعتبر أحد أهم العوامل في عالم الأعمال والتجارة الذي يتسم بالعولمة وسرعة التغيير والتطور إلى الأفضل.
 - القضاء على مختلف مظاهر الفساد وإزالة أسبابه، وذلك من خلال القيام بنشر العدالة والقضاء على ظاهرة الرشوة والاختلاس، وتعزيز المساءلة والرقابة وتنفيذ نتائجها مهما كانت.
- ضرورة التقييم الدوري والمستمر لآثار السياسات المتخذة على تطوير المناخ الاستثماري، أي أن الهدف هو تحديد إلى أي مدى تتطابق السياسات العامة مع معايير الممارسة الجيدة والمتعلقة بالمعاملة المنصفة لكل المستثمرين (الأجانب أو الوطنيين) مهما كان حجمهم (مؤسسات صغيرة أو كبيرة)، وخلق الظروف الحسنة للاستثمار.

قائمة المراجع.

- المراجع باللغة العربية.

أ. الأطروحات:

1. ضيف احمد(2015)، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03..
 2. مولاي لخضر عبد الرزاق(2010)، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،
 3. بن حسين ناجي (2007) دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة،
- ب. المقالات:

1. بلعوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد04.
2. بلقاسم أحمد،(2011)، بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات كمحدد لجاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الإستراتيجية و التنمية، العدد الأول.
3. منور أو سرير، عليان نذير،(2005)، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد02.
4. بن عبيزة دحو،(2017)، أسعار البترول وسعر الصرف في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة ، العدد09.
5. بيري نورة، عبود زرقين،(2014) محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب- دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2012، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان67*68.
6. حسيبة مداني، (2017)، أثر الانفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد04، العدد4.
7. ريجان الشريف، هوام لمياء،(2013)، دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الأكاديمية العربية - الدنمارك-
8. عبد الحميد يوخاري(2012)، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث العدد10 .
9. محمد كريم قروف، (2013) السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر- دراسة تحليلية للفترة 1999- 2011- مجلة الأكاديمية العربية -الدنمارك.
10. مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، (2010/2009)، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث العدد07.
11. نبيل بوفليح (2012)، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الأبحاث اقتصادية وادارية، العدد الثاني عشر.

ت. الملتقيات:

1. البشير عبد الكريم، 2008 مداخله بعنوان "انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر"، مقدمة إلى الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الأفاق والتحديات، جامعة الشلف.

ث. التقارير:

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2001، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2005، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.
3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2005، تقرير مناخ الاستثمار، الكويت.
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2012، بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2013، الكويت.

ج. المواقع:

1. بن عزة محمد، بوهنة كلثوم، انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، على الموقع التالي: <http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=35519> أطلع عليه يوم 01-10-2016.
 2. ترتيب الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية: على الموقع التالي: <http://www.aremnews.com/economy/markets/428939> أطلع عليه يوم 22-09-2016.
 3. مصطفى بابكر، محددات تطور التركيبة التمويلية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، على الموقع التالي: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/24_C30-3.pdf.
 4. نبيل جعفر عبدالرضا، بعض مؤشرات مناخ الاستثمار في العراق، على الموقع التالي: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp> أطلع عليه يوم 16-05-2016.
 5. <https://ar.wikipedia.org/wiki/> أطلع عليه يوم 22-09-2016.
- المراجع باللغة الأجنبية:

a. Reports:

1. World Economic Forum, « The Global Competitiveness Report 2015-2016
2. Terry miller, Anthony B. Kim, 2016 Index of Economic Freedom

– قائمة الجداول:

- 1- تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.
- 2- تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.
- 3- ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية الدولية خلال الفترة 2003-2015.
- 4- ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة 2005-2015.

- 5- ترتيب الجزائر عالميا في محاور مؤشر التنافسية العالمية خلال السنتين 2014-2015 .
- 6- تنقيط الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2000 - 2015.
- 7- ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2005 - 2015.
- 8- ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2006-2015.